
البيئة التنظيمية والرقابية للصناعة المصرفية الإسلامية

يسعدني ويشرفني أن أتلقي الدعوة لحضور هذا المؤتمر، وأن نتاح لي الفرصة للمساهمة ببعض الأفكار المتصلة بتطوير بيئة تنظيمية ورقابية للصناعة المصرفية الإسلامية.

لقد كان لافتاً ما حققه العمل المصرفي والمالي الإسلامي من إزدهار على المستوى العالمي، حيث يوجد ما يفوق ٣٠٠ مؤسسة مالية إسلامية تعمل حالياً في أكثر من ٧٥ دولة، ويصل إجمالي الأصول لديها إلى ما تزيد قيمته عن ٢٥٠ بليون دولار أمريكي. وخلال هذا النمو المتسارع بمعدلات سنوية هائلة تراوحت بين ١٥% و ٢٠%، فإن الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية الناشئة قد تحولت فعلياً لتصبح عملاً جذاباً ومربحاً، متجاوزةً أثناء ذلك عدداً ملحوظاً من المعوقات التي تواجه هذه الصناعة. ورغم ذلك، فإن ثمة تحديات ملموسة مازالت ماثلة أمام الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية، الأمر الذي يتطلب مواجهتها من أجل الحفاظ على زخم هذه الصناعة وتفوقها، وعلى تعزيز عوامل المنافسة والنمو فيها، وعلى تحقيق ما تصبو إليه هذه الصناعة من توسع وتطور.

وهنا أود التركيز في كلمتي على مدى الحاجة إلى صياغة إطار تنظيمي ورقابي للصناعة المصرفية الإسلامية. وعلى الرغم من وضوح الحاجة إلى مجال التنظيم والرقابة على هذه الصناعة، فإن العديد من الدول التي تتواجد فيها هذه

الصناعة مازالت مسيرتها في ذلك الصدد متأخرة. ومما لاشك فيه أن الحاجة إلى تطوير إطار قانوني لأغراض الضبط والتنظيم والرقابة على الصناعة المصرفية الإسلامية لا تقتصر على الدول التي تتواجد وتنمو فيها هذه الصناعة فحسب، وإنما تمتد هذه الحاجة لتشمل أيضاً دولاً تتطلّع إلى جذب الصناعة المصرفية الإسلامية إلى أسواقها.

وإضافة لما سبق، فإننا ندرك أن إقامة بيئة تنظيمية ورقابية مناسبة للصناعة المصرفية الإسلامية يقتضي ضرورة إتخاذ قرارات حازمة بشأن العديد من القضايا الهامة المتعلقة بكل من المنهج، والأدوات، والممارسات، وكذلك المتعلقة بالمؤسسات والبنية التحتية. إن تنمية صناعة مصرفية إسلامية حيوية وديناميكية، والتي من شأنها توسعة فرص ومجالات خلق الثروة وتحفيز النمو الإقتصادي المتوازن وتشجيع التنمية الإجتماعية، تتطلب إستراتيجيات محدّدة ومناسبة من شأنها التركيز على كل من بناء القدرة المؤسسية، وتطوير البنية التحتية المالية والقانونية المساندة.

كما أن إقامة بيئة تنظيمية ورقابية يعتبر مطلباً من جانب السلطات الرقابية وتحدياً لها، حيث تواجه هذه السلطات مهمة مزدوجة تتمثل في ضرورة فهم طبيعة هذه الصناعة من جهة، والموازنة بين تحقيق رقابة فعّالة وتهيئة الطموحات المشروعة لهذه الصناعة لكي تواصل مسيرة النمو والتطوير من جهة أخرى. كما أن إقامة هذه البيئة التنظيمية والرقابية يعدّ من متطلبات تهيئة كل من أرضية تنافسية متكافئة لنشاطها، وبنية تحتية فاعلة، وأسواقاً عاملة، وإختراقاً للسوق

العالمي. وبناءً على ذلك، يتوجّب على كلّ من السلطات الرقابية والصناعة المصرفية أن يعملوا معاً من أجل صياغة هذه البيئة التنظيمية والرقابية، وذلك بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بهذه الصناعة، مثل بنك التنمية الإسلامي، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى غيرها من المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية.

وبرأيي، فإن دور الحكومة والسلطات الرقابية لا يتمثل في تشكيل، وإنما في تسهيل، عملية التطوّر والتنمية من خلال إتاحة بيئة تنافسية قويّة لكل المشاركين، إضافة إلى إحترام خياراتهم.

كما لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن الأهداف التي يرمي إليها أي جهد موجّه نحو إقامة بيئة تنظيمية ورقابية للصناعة المصرفية الإسلامية يتوجّب أن تتمثل في الحفاظ على الثقة في النظام المصرفي المحلي بأكمله، وحماية العملاء، إضافة إلى الإرتقاء بالوعي العام للجمهور. وترتيباً على ذلك، فإن إقامة بيئة تنظيمية ورقابية للصناعة المصرفية الإسلامية ينبغي أن تراعي النظرة الشاملة، وذلك من خلال تحقيق بنية تحتية قانونية متكاملة. ولذلك، فإن القيام بسنّ أي قانون مصرفي إسلامي يعدّ جزءاً حيوياً لهذه العملية. كما أن القوانين الحالية المتعلقة بالمعاملات الإقتصادية ينبغي إعادة النظر بشأنها، وذلك بهدف تنظيم وتسهيل إجراء المعاملات المصرفية الإسلامية.

يضاف إلى ما سبق، أن ثمة جزءاً متمماً لعملية إقامة بيئة تنظيمية ورقابية للصناعة المصرفية الإسلامية، والمتمثل في تنمية البنية التحتية للأسواق المالية، وذلك بهدف ضمان إستمرار عمل المصارف الإسلامية بصورة فاعلة. ولتحقيق ذلك الغرض، فإن الجهود ينبغي أن تركز على تطوير أدوات فاعلة مستمدة من الشريعة، والتي من شأنها تسهيل إدارة التدفقات النقدية المناسبة للمصارف الإسلامية من خلال المساهمة النشطة في عمليات الأسواق المالية القائمة. وبناءً على ذلك، ينبغي العمل على تواجده بدائل لمصادر التمويل بكلفة مناسبة أمام مستخدمي رؤوس الأموال (مثل أدوات الدين العام)، وعلى تواجده بدائل واسعة من أدوات الإستثمار المالي، التي تناسب مختلف أنماط المخاطرة لدى من يقدمون رؤوس الأموال. كما أن المؤسسات الأخرى المساعدة، مثل شركات الوساطة المالية، وشركات الإستثمار والتأمين الإسلامية، تعتبر هامة أيضاً لأغراض تقديم الدعم المناسب لتنمية الصناعة المصرفية الإسلامية.

وأخيراً وليس آخراً، فإن إقامة بيئة تنظيمية ورقابية قوية يعدُّ أمراً يستدعي وجود إطار فعّال وسليم للسياسات الرقابية، والمعايير، والضوابط، والأدوات التي تواكب أفضل الممارسات العالمية من جهة، والتي تتوافق مع متطلبات الشريعة من جهة أخرى. وهذا الإطار، مثل الإطار الخاص بالبنوك التقليدية، ينبغي أن يغطي، مع إدخال بعض التعديلات المناسبة عليه، جميع السياسات الرقابية، والمعايير والضوابط، والتعليمات.

ولحسن الحظ، ظهرت في غضون التطورات السابقة في الصناعة المصرفية الإسلامية بعض مؤسسات البنية التحتية الهامة التي تمّ إنشاؤها، والتي بإمكانها تقديم المساعدة لغرض تطوّر هذه الصناعة على المستوى العالمي. ولقد أشرت سابقاً إلى بعض هذه المؤسسات، مثل بنك التنمية الإسلامي، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ويمكن القول إن هذه المؤسسات تلعب دوراً هاماً من أجل تعزيز، ونشر، وتنسيق أفضل الممارسات في مجالات المحاسبة والتدقيق، والتنظيم والرقابة على الصناعة المصرفية الإسلامية. ويعني ذلك أن المساعدة التي تقدّمها هذه المؤسسات من شأنها أن تسهّل حالياً، أكثر من أي وقت مضى، متطلبات قيام بيئة تنظيمية ورقابية للصناعة المصرفية الإسلامية.

وأود الآن أن أشير إلى تجربتنا في دولة الكويت التي تعتبر واحدة من الدول القلائل عالمياً التي شهدت بدايات مبكرة للأعمال المصرفية الإسلامية. ومما يذكر في هذا الصدد أن أول مصرف إسلامي في الكويت (بيت التمويل الكويتي) قد تم تأسيسه منذ قرابة ثلاثين عاماً. وحالياً، فإن لدينا مصرفين إسلاميين، ونحو ٢٩ شركة استثمار إسلامية. كما أن لدينا حالياً مصرف تقليدي كويتي سيتم تحويله في المستقبل القريب إلى مصرف إسلامي. وتجدر الإشارة إلى أن مبررات تواجد ذلك العدد القليل من المصارف الإسلامية تتمثل في أن التشريعات اللازمة لم تصدر إلا في عام ٢٠٠٣.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت المركزي قد كان دوماً على قناعة بأن الخدمات المصرفية الإسلامية في حاجة إلى التنظيم، وذلك من أجل إمكانية قيام البنك المركزي بإخضاع المصارف الإسلامية قانونياً لرقابته، إضافة إلى ما يترتب على ذلك التنظيم من تعزيز للمنافسة في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية. ومع إزدياد الطلب على هذه الخدمات، فقد تزامنت قناعة بنك الكويت المركزي مع إجماع الآراء المتنامي لدى مختلف الجهات المعنية بالصناعة المصرفية الإسلامية، ومنها البنوك المحلية ومجلس الأمة، بأن ثمة ضرورة إلى تشريع من شأنه تنظيم الأعمال المصرفية الإسلامية في الكويت. وأخيراً، صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية. ويكفل هذا القانون لبنك الكويت المركزي قيامه قانونياً بتبني سياسات وضوابط تنظيمية ورقابية حصرية للبنوك الإسلامية في دولة الكويت، ومتماشية مع المعايير الدولية المتعلقة بذلك الصدد. كما أتاح هذا القانون فرصة لدخول المزيد من المشاركين الجدد في السوق المصرفية الإسلامية المحلية.

ولقد بذلت جهود حثيثة بشأن صياغة ذلك القانون. كما تمَّ إجراء مسح للمراجع العلمية المتاحة حول الإقتصاد الإسلامي بشكل عام، والأعمال المصرفية الإسلامية على وجه الخصوص، وكذلك إعداد دراسة متأنية عن تجارب الدول الأخرى بشأن سبل تنظيم الأعمال المصرفية الإسلامية، إضافة إلى تجميع ومناقشة

وجهاً النظر العديدة التي أبدأها المعنيون بذلك الصدد. كما تمَّ الإستفادة من الإستشارات والتوصيات التي أبدتها منظمات دولية معنيّة بالأعمال المصرفية الإسلامية. يضاف إلى ذلك قيام بنك الكويت المركزي بالإستفادة من خبرته طوال ١٣ عاماً في مجال تنظيم ومراقبة شركات الإستثمار الإسلامية المحلية، ومن خبرته طوال ٢٥ عاماً في شأن المراقبة غير الرسمية للبنك الإسلامي الوحيد في البلاد (بيت التمويل الكويتي) .

وجدير بالذكر أن الإطار الرقابي الذي أعده بنك الكويت المركزي بشأن الأعمال المصرفية الإسلامية قد أخذ في إعتباره أفضل الممارسات الدولية بشأن الرقابة الفاعلة على البنوك التقليدية، وكذلك قيام البنك المركزي بإدخال التعديلات المناسبة على هذه الممارسات بهدف جعلها ملائمة للأعمال المصرفية الإسلامية.

ويلاحظ أننا في حاجة لأن نكون أكثر إستجابة للضغوط المتأتية من الإبتكارات ومعدلات النمو المرتفعة في الصناعة المصرفية الإسلامية. وترتيباً على هذه الحاجة، فقد أعطى قانون البنوك الإسلامية للبنك المركزي مرونة كافية للتجاوب والتوافق مع الطبيعة الديناميكية التي تتسم بها الصناعة المصرفية الإسلامية.

كما تجدر الإشارة إلى أن قانون البنوك الإسلامية لدينا من شأنه إتاحة الفرصة للبنوك الإسلامية بالعمل جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية، وبالتساوي، ووفق نظام رقابي وتنظيمي حصيف. ويعتبر هذا الأمر هاماً

لكلّ من البنوك الإسلامية في سعيها إلى حشد الثقة العامة في عملياتها، والبنك المركزي الذي يحرص على سلامة النظام المصرفي.

ومقارنة بالبنوك التقليدية، فإن البنوك الإسلامية تحمل في طياتها مخاطر إضافية معيّنة متعلّقة بملكية الأصول، والناجمة عن بعض الأساليب والمعاملات الإسلامية، الأمر الذي يتطلّب إعطاء المزيد من الإنتباه للسياسات والأدوات الرقابية. وحيث أن طبيعة الأعمال المصرفية الإسلامية تتسم بالإبتكارات المتواصلة، لذلك فإن السلطات الرقابية تواجه ضغوطاً صعبة بهدف التطوير المستمر للسياسات والأدوات لديها، وذلك للتجاوب الفاعل مع الديناميكية والتطوّرات في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية.

يضاف إلى ما سبق بيانه، لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا ضرورة القيام بتعزيز سوق العمل المصرفي الإسلامي المحلي بهدف مساعدته على الاندماج في السوق المصرفي العالمي، وذلك من خلال الحرص على أن تكون المعايير والسياسات التي تستخدمها السلطات الرقابية بشأن البنوك الإسلامية الخاضعة لرقابتها موائمة لسوق الأعمال المصرفية الإسلامية، ومتّسقة مع المعايير والسياسات الدولية. ومن المؤكد أن هذا الأمر يمكن تحقيقه من خلال بعض المساعدة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

وأود في ختام كلمتي القول إن التحديّ لإقامة بيئة تنظيمية ورقابية قويّة للصناعة المصرفية الإسلامية قد يبدو صعباً للغاية، إلاّ أنه ليس بعيد المنال بكلّ تأكيد. إن الإعداد الجيّد، والتعاون الوثيق من شأنه أن يجعل تحقيق أي عمل أكثر سهولة.